

البيئة العربية في عشر سنوات مضت

أ.د. عدنان بدران

على مدى عشر سنوات والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) يكافح من أجل بيئة مستدامة ينمو خلالها الاقتصاد الأخضر لتأمين احتياجات النمو لحياة أفضل لمجتمعاتنا العربية دون استنزاف الطبيعة من أجل إدامتها في توازن مع الديمغرافيا السكانية لأجيال قادمة.

والمنطقة العربية تتن من حمل ثقيل في شح المياه والأمن الغذائي وتغير المناخ، فيقع معظمها على حافة شبه صحراوية بحيث أي ارتفاع في الحرارة أو نقص في الأمطار سيكون له أثرٌ تدميريٌّ على مستلزمات الحياة الضرورية. فالاقتصاد الأخضر هو الطريق لاتجاه جديد لتنمية مستدامة تعطي وزناً متساوياً للاقتصاد والعدالة الاجتماعية والحد من الفقر والبطالة على تحقيق أمن مائي و غذائي وطاقوي.

إننا نعيش في هذا الكون، ولكن لا نملكه، بل نحن أمناء عليه (custodians) وهو في عهدتنا، وعلينا المحافظة على استدامته (sustainability)، نضيف إليه أفضل مما أخذنا منه، ونحافظ على محيطه الحيوي، ونتركه للأجيال القادمة، أفضل مما استلمناه من أجيال سابقة.

وهذا بالطبع يقودنا إلى خطاب بيئي متجدد حول ميزانية الطبيعة (nature budget)، أو المديونية البيئية (nature debt) أو ميزانية حسابات التوازن البيئي (ecological balance budget) لنحلها كل فترة زمنية لتقييم المخزون البيئي والمديونية البيئية مع كل جيل لحساب ما استنزف منه، وبناء سياسات للأمن البيئي المستدام (sustainable ecosystem). هذا ما سننادى به خلال هذا المؤتمر لرصد نجاحات منتداكم واخفاقاته على مدى عشر السنوات الماضية من أجل الوصول إلى معايير مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخضراء، ومن أجل بقاء عالم عربي مستدام.

علينا رصد الفجوة بين ما تم تحقيقه وما نحن عليه، وبين المؤمل في تحقيقه. علينا وضع معايير لمؤشرات البيئة المستدامة في منطقتنا العربية، وعلينا وفقاً لذلك دراسة الفجوة بين المعيار البيئي وما تحقق فعلاً على الطبيعة (Gap analysis)، علينا وضع إطار لمعايير بيئية مستدامة موحدة للوطن العربي وقياس مدى تحقيقه من قبل كل قطر عربي للانتقال بمجتمعاتنا من مجتمعات ريعية إلى مجتمعات إنتاجية، تقود الاقتصاد الأخضر في تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وهنا تبرز الحاجة لتطوير مناهجنا الدراسية، منذ الطفولة المبكرة لغرس مفاهيم تنمية مجتمعات صديقة للبيئة. كما تبرز الحاجة إلى تعاون وتكامل بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

فالهدف واضح لنا جميعاً، وهو الحفاظ على توازن بيئي مع الطبيعة لتنمية اقتصاد مستدام.

وتشير تقارير "أفد" على مدى العشر سنوات الماضية، بأن هناك استنزافاً للطبيعة العربية، يبلغ في مجموعة ضعفي مواردنا الطبيعية الذاتية، فالفجوة تتسع بين موجوداتنا من الموارد ونسبة الاستهلاك السنوي لها، وقدرة الطبيعة على الاستيعاب والتجديد، وهذا يضعنا أمام تحديات ومسؤوليات كبرى في إيجاد بدائل لطرائق التنمية:

1. ما الانعكاسات في اقتصاديات الدول العربية في الاعتماد على موارد طبيعية استنفذت.
2. كيف نوازن بين مواردنا الذاتية ومتطلبات التنمية.
3. إلى أي حد نستطيع الاستمرار في سياساتنا الحالية، باستنفاد مواردنا الطبيعية غير المتجددة.
4. كيف نستطيع وضع سياسات من أجل النمو المستدام.
5. كيف نجد بدائل لتحقيق التنمية المستدامة.
6. كيف نرسخ مفاهيم الفكر الأخلاقي لبناء سلوكيات صديقة للبيئة.

يواجه العالم العربي تحديات بيئية ضخمة، وتتناقص حصة الفرد من المياه إلى أقل من 800 متر مكعب سنوياً، في حين يبلغ نصيب الفرد في تسعة بلدان

عربية أقل من 200 متر مكعب سنوياً، وتُصنّف 13 دولة عربية الأكثر ندرة بالمياه عالمياً. ومع ذلك، فلقد ارتفعت نسبة الذين يحصلون على مياه نظيفة صحياً إلى 90%، وهي بذلك تقترب من المستوى العالمي. كما تم اصلاح سياسات دعم المياه في عدد من الدول العربية، مما عزز كفاءة استخدام المياه. ويشكل الأمن الغذائي تحدياً كبيراً، وذلك بسبب الازدياد السكاني، والتمدد العشوائي للمدن على حساب الأرض الزراعية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وتغير المناخ.

وفي حين يهيمن الوقود الأحفوري على مزيج الطاقة بمقدار 95% من احتياجات المنطقة من الطاقة، إلا أن هناك توجهاً حقيقياً بإلغاء الدعم تدريجياً والتوجه للطاقة المتجددة.

لقد كشف استطلاع للرأي العام العربي، أجراه منتداكم "آفد" في 22 دولة عربية، شارك فيه حوالي 20 ألفاً، أن وضع البيئة العربية أسوأ حالة من السابق. فغالبية المشاركين يعتقدون أن البيئة تتدهور، والحكومات لا تقوم بما فيه الكفاية للمعالجة.

أيها الحفل الكريم،

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) مع حلول عام 2030 للأمم المتحدة، علينا وضع السياسات والاستراتيجيات، وتطبيقها لتجسير الفجوة بين المعايير المستهدفة والتطبيق على الأرض. وهذا لا يتأتى إلا بتعاون إقليمي متفق عليه من قبل الحكومات العربية لتحقيق اقتصادٍ أخضر، يفتح فرصاً كبيرة للاعتماد على الذات، والحد من الفقر والبطالة، وتأمين حياة أفضل للإنسان العربي. لقد آن الأوان للمواطن أن يعيش في استقرارٍ في بيئة صحية مستدامة، توفر له الموءل والأمن الغذائي، والتعليم، وفرص العمل للجميع، في مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. علينا مجابهة تحديات المثلث الأخضر: أمن المياه، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، مع أن مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت (2009) كان قد أعطى الأولوية لهذا المثلث الأمني.

لقد أصبح المواطن العربي مدركاً بأن لا طريق لتحقيق الحياة الأفضل إلا من خلال التنمية المستدامة، التي تحافظ على الطبيعة بمحيطها الحيوي على أنها "عهدة" لدى البشر بمكوناتها ومناخها وتنوع الحياة فيها، والمحافظة عليها من التلوث والدمار.

وأفد، منتداكم للبيئة والتنمية، أصبح مرجعاً رئيساً في المنطقة العربية لرصد السياسات البيئية، ومدى تحقيقها لحل مشاكلها على الأرض. وما هذا المؤتمر إلا مؤشراً على ما حقته المنطقة من إيجابيات وسلبيات لسد الفجوة الخضراء.

فالشكر والتقدير للأستاذ نجيب صعب، أمين عام المنتدى وزملائه في الأمانة العامة على جهودهم ومثابرتهم في إخراج هذا التقرير الذي يرصد مسار البيئة العربية في عشر سنوات، منذ تأسيسه.

والشكر والتقدير للعلماء والخبراء المشاركين في أوراق عمل المؤتمر، وللجهات الداعمة، ولكم أيها المشاركون التقدير والثناء على حضوركم وإسهاماتكم في حوارات جلسات عملكم.

وأخيراً، وليس آخراً، الشكر والتقدير لدولة سعد الحريري، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، لرعايته لهذا المؤتمر.